إجهاض مخطط إرهابي يستهدف عدن.. تحصين للعاصمة وإفشال إحراج القيادة الجنوبية

الأمناء / خاص :

في رسالة تأكيد على أن الجنوب يظل عصيًا على الانكسار في إطار الحرب الشاملة التي تشنها قوى الإرهاب اليمنية، تواصل قوات الحزام الأمني جهودها المستمرة لدحر الإرهاب وتحصين العاصمة عدن من هذا الخطر المشؤوم.

الضربة الجديدة وجهتها قوات حزام طوق عدن الأمني، التي ضبطت كميات كبيرة من الذخائر المهربة، قبل دخولها إلى العاصمة عدن.

وقالت عمليات حزام طوق عدن، إن أفراد نقطة العلم، التابعة لحزام الطوق، تمكنوا أثناء عملية التفتيش الروتيني من ضبط أكثر من (2300) طلقة رصاص (نوع معدل)، وخمس صفائح ذخائر (نوع سلاح آلي أرسلان)، كانت على متن باص نوع "نها" مخفية داخل شوالات قادمة من محافظة أبين في طريقها إلى العاصمة عدن.

وأشارت العمليات إلى أنه تم احتجاز من كانوا داخل الباص وهما شخصان، وتحريز الذخائر المضبوطة، وإجراء التحقيقات الأولية اللازمة، ليتم بعدها إحالة القضية إلى الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وأكدت أن قوات الطوق ستقف سدًا منيعًا أمام أي محاولة تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار العاصمة عدن، مشددة على أن قوات الحزام لن تسمح بعمليات تهريب الأسلحة التي تستهدف أمن واستقرار سكانها.

الضربة الأمنية الجنوبية مثّلت تأكيدًا على أن العاصمة عدن في يد أمينة، وأن فرض معادلة الأمن والاستقرار وتحصين العاصمة من خطر الإرهاب سيظل أولوية عاجلة ومُلحة لدى القيادة الجنوبية.

وتُجهض هذه الضربة الأمنية، مخططا خبيثا وضعته قوى الإرهاب اليمنية ليس فقط لتصدير الإرهاب للعاصمة، لكن أيضا لإحراج القيادة الجنوبية أمام شعبها وإظهارها عاجزة عن فرض منظومة الأمن والاستقرار.

تقرير مؤلم يوثق معاناة الأطفال المأساوية للحرب العبثية الحوثية

الأمناء / خاص :

فيما تواصل المليشيات الحوثية جرائمها التي لم ينُج منها أحد، فإن الأطفال يمثلون كلفة مباشرة ومروعة للحرب العبثية التي طال أمدها.

ودأبت العديد من المنظمات والجهات الدولية، على توثيق المآسي الكبيرة التي يعاني منها الأطفال، وأحدث هذه التقارير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف".

وحذرت المنظمة، من أن ملايين الأطفال معرضون لخطر الإصابة بالأمراض، إذا لم يحصلوا على التطعيمات الروتينية، وخدمات التغذية الأساسية.

وقالت إن عدم توفر التمويل في الوقت المناسب يعرض ملايين الأطفال للخطر، حيث يفتقد أكثر من مليون طفل يمني دون سن السنة الأولى التطعيمات الروتينية.

وفق المنظمة، لن يحصل أكثر من 4.8 مليون طفل على خدمات التغذية الأساسية، ولن يتمكن نحو 3.7 مليون شخص؛ بينهم 1.8 مليون طفل، من الحصول بانتظام على مياه الشرب المأمونة، كما لن يتمكن نصف مليون طفل من الوصول إلى التعليم الرسمي أو غير الرسمي.

وحذرت "يونيسيف"، من أن الافتقار إلى التمويل للتدخلات العاجلة سيشكل تحدياً لاستمرارية الخدمات الرئيسة، ما يضع حياة الأطفال اليمنيين في خطر.

وأشارت إلى أنها بحاجة إلى 475.2 مليون دولار، للاستجابة للأزمة الإنسانية، وتلبية الاحتياجات الحرجة في مجالات الصحة، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، وحماية الطفل، والتعليم، والحماية الاجتماعية، خلال العام الحالي.

يوثّق هذا التقرير، جانبا يسيرًا من المآسي المؤلمة التي خلفتها الحرب الحوثية، والتي يدفع ثمنها الأطفال في المقام الأول، باعتبار أن هذه الشريحة المغلوب على أمرها والتي زُجَّ بها بين براثن حرب لا طاقة لهم بها.

وعلى الرغم من توثيق الأهوال التي ذاقها الأطفال جراء الحرب الحوثية، والتي تآمرت لصالحها المليشيات الإخوانية، ظلّت المليشيات المدعومة من إيران بمأمن من العقاب على الجرائم العديدة التي اقترفتها.

آلية صرف المرتبات الجديدة تثير سخط الموظفين الحكوميين

الأمناء / عبدالاله سُميح :

تتواصل ردود أفعال موظفي بعض القطاعات الحكومية في المناطق اليمنية المحررة من ميليشيات الحوثيين، الرافضة لآلية صرف المرتبات الجديدة التي أعلنتها الحكومة الشرعية، مؤخرًا، ضمن خطة «إصلاحات شاملة في الجوانب المالية والاقتصادية والإدارية».

وأصدرت وزارة المالية اليمنية، مطلع أغسطس/ آب الجاري، تعميما بشأن صرف مرتبات موظفي الجهاز الحكومي ومؤسسات الدولة عبر بنكين حكوميين وعدد من البنوك التجارية الخاصة، ما أثار غضب موظفي بعض المرافق الحكومية في محافظات عدن وأبين ولحج، وسط تهديدات من نقابة المعلمين الجنوبيين بتنفيذ الإضراب والبدء بوقفات احتجاجية مع بداية العام الدراسي، ما لم تتراجع الحكومة عن قرارها الذي قالت إنه «يناسب بعض مرافق الدولة ولا يناسب بعضها الآخر».

وقالت المالية، في تصريح على لسان مصدر مسؤول في الوزارة، نشرته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»، إن هذا القرار «يندرج ضمن توجيهات مجلس القيادة الرئاسي، وجهود الحكومة، والتفاهمات مع المانحين لبلادنا؛ من أجل تنفيذ إصلاحات شاملة في الجوانب المالية والاقتصادية والإدارية ومحاربة الفساد».

وأكد المصدر مضي الحكومة ووزارة المالية قدمًا في مواجهة الفساد المالي والإداري، وتجفيف منابعه في مؤسسات الدولة، وتصحيح الاختلالات في ملف مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين، من خلال تطبيق قرار صرف المرتبات عبر البنوك المؤهلة، «الذي سيساهم بشكل كبير في ضبط أي تلاعب أو صرف مرتبات للأسماء الوهمية والمزدوجة والمنقطعة عن العمل في مؤسسات الدولة».

ويرى رئيس مركز «الدراسات والإعلام الاقتصادي» المحلي، مصطفى نصر، في حديث لـ«إرم نيوز»، أن هذا القرار يأتي وفق متطلبات الإصلاحات المطلوبة من الحكومة اليمنية، سواء خارجيًا أو من قبل البنك المركزي اليمني، «وهي اشتراطات أساسية لتعزيز الشفافية ووصول هذه المبالغ إلى مستحقيها، لأن هناك فسادا كبيرا في قطاع المرتبات».

واعتبر نصر تلك الخطوة «إيجابية لتفعيل وإعادة الدورة النقدية والمالية للبنوك»، موضحًا أن «تحويل المرتبات عبر القطاع البنكي أمر في غاية الأهمية، وسيخفف من حجم الفساد الجاري، واستلام عدد محدود من الأشخاص مبالغ كبيرة جدًا دون وصولها إلى مستحقيها، خاصة مبالغ المتغيبين منهم، كما سيحد هذا الإجراء من عملية الازدواج الوظيفي وغيرها».

وأضاف: «يفترض أن تعمم هذه الخطوة على القطاعين المدني والعسكري، بل إن الأولى أن تطبق على القطاع العسكري، لأن هناك ازدواجًا وظيفيًا كبيرًا فيه، وهدرا للإنفاق بشكل مبالغ فيه، وبالتالي فإن هذا الإجراء في هذا القطاع سيحد كثيرًا من حجم الفساد تحت مسمى المرتبات، فيما يذهب جزء كبير منها إلى الفاسدين والمتنفذين».

في المقابل، يعتقد المحلل الاقتصادي ماجد الداعري أن آلية صرف المرتبات الجديدة ستؤثر سلبًا على الروح المعنوية لدى موظفي قطاعات الدولة بشكل عام، وأيضا على الأداء الوظيفي الحكومي إجمالًا.

وقال إن «هذا يعني أن هنالك صعوبات ستترتب على صرف الرواتب عبر البنوك، بسبب محدودية فروعها، وعدم وجود تقنية وصرافات وإمكانيات لتسهيل مهمة الصرف، لأن هذا القرار حدد أن تكون عملية الصرف عبر هذه البنوك فقط، دون شركات الصرافة».

وأشار الداعري، في حديث لـ«إرم نيوز»، إلى أن المهمة معقدة، وهذا سيتسبب في استياء الموظفين، ولا يمكن أبدًا التخفيف من حدة غضبهم، إلا إذا ما اتخذ أكثر من إجراء للصرف، «كإعادة الصرف عبر مكاتب البريد، وإعادة الطرق القديمة التي كانت تصرف خلالها المرتبات عبر شركات الصرافة، لأنها تسهل المهمة، وإعادة البنوك الأكثر انتشارًا بشكل عام».

وقال إن تجربة البنوك في صرف المرتبات ليست سابقة، بل تعمل وفقها أغلب دول العالم، «لكن الفرق والمشكلة تكمن في عدم أهلية وجاهزية البنوك لدينا، اليوم، لصرف المرتبات؛ لأسباب كثيرة متعلقة بالحرب وتداعياتها».